

البرهان في أصول الفقه

ولكن أوحى إلى فلا يقطع بكذبه .

536 - فإن قيل من أصلكم القول بالكرامات الخارقة للعادات فإذا أخبر المخبر أن جبلا يقلع له من أصله فهذا إخبار يخالف حكم العرف والعادة ويلزم منه أن يقال أخبرنا مخبر ونحن في كن أن الجبل المظل القريب منا قد يقلع الآن ينبغي أن يجوز صدقه الآن حملا على الكرامة وهذا يهدم أحكام العرف وما يتلقى منه .

قلنا هذا مما نستخير الله فيه فلا وجه للتشكيك في كذب هذا المخبر وإنما تجوز الكرامات وقوعا عند عموم انخراق العادات ومصير الأمر إلى حالة لا يستبعد أهل العادة صدق المخبر فيما يخبر عنه فلينعلم المنتهى إلى هذا الفصل نظره وليتدبر غائلته بالبدل .

537 - فأما القسم الثالث فهو الذي لا يقطع فيه بالصدق ولا بالكذب وهو الذي نقله الأحاد من غير أن يقترن بالنقل قرينة تقتضي الصدق أو الكذب على ما سبقت الإشارة إلى القرائن فهذا الصنف لا يفضى إلى العلم بصدق المخبر ولا يقطع بكذبه أيضا .

ونحن نسعين بالله ونستفتح الآن القول في أخبار الآحاد والله الموفق للسداد